



الحاج حسن مجتمعاً إلى مجلس إدارة جمعية الصناعيين (الدائلي ونهرا)

التقى وزير الصناعة حسين الحاج حسن مجلس إدارة جمعية الصناعيين برئاسة فادي الجميل في اجتماع عمل هو الأول مع المجلس المنتخب. بداية، بارك الحاج حسن للصناعيين العملية الديمقراطية التي أنتجت مجلساً يديره جديداً، وقال: «تحقق في الأشهر القليلة الماضية أكثر من إنجاز سترك تأثيرات إيجابية على الصناعة اللبنانية ويعطي دفعا للنمو. فقد أقر مجلس النواب قانون إعفاء ارباح الصادرات الصناعية بنسبة 50 في المئة من ضريبة الدخل، ما سيخفف الأعباء عن الصناعيين ويعطيهم فرصاً أكبر لزيادة الاستثمار.»

وأعلن عن تأليف مجلس إدارة جديد لمعهد البحوث الصناعية، وإننا «على خط تحقيق إنجازات أخرى على صعيد معالجة الملفات المشكو منها من قبل الصناعيين، والتي لها ارتباط مباشر مع الوزارات والإدارات الرسمية الأخرى. وستباشر في الأسبوعين المقبلين عقد اجتماعات متتابعة مع المسؤولين في وزارات الاقتصاد والتجارة والبيئة والطاقة والمياه، في حضور ممثلين عن جمعية الصناعيين والعلميين والمبشرين بالقطاعات الإنتاجية، وذلك لتحديد المسؤوليات وتفصيل التنسيق وإيجاد الأسس المحددة للحلول الناجعة. كما ستتابع وزارة الصناعة ورشة العمل الداخلية لمواكبة التطورات وتحقيق مطالب المهام.»

وأشار إلى «أنّ لبنان وبفضل الجهود التي يبذلها على أكثر من صعيد، كان ولا يزال محط أنظار الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والدوليين ولا سيما في المشاريع المتعلقة بإنتاج الطاقة والتنقيب عن النفط والغاز، كما أنّ الأوضاع السياسية التي يمر بها لبنان منذ مدة لم تخفينا عن متابعة المسيرة، كوزارت حيوية وأساسية في البلاد، من أجل مواصلة المشاريع الطامحة إلى جذب المستثمرين، ومنها متابعة واستكمال دورة التراخيص الأولى للتقني عن البترول في المياه البحرية اللبنانية.»

وأضاف: «أصبح من المعروف محلياً ودولياً أنّ مجلس الوزراء وافق على إطلاق دورة التراخيص الأولى في المياه البحرية اللبنانية في 27 كانون الأول 2012. وقد افتتحت هذه الدورة فعلياً في الثاني من أيار من العام 2013، إلا أنّ ما يستحق التوقف عنده أن التشريعات الحديية التي وضعتها لبنان في ما يتعلق بالصناعة البترولية اللبنانية الواعدة، من قانون الموارد البترولية ومراسيمه التطبيقية ودورة التاهيل المسبق التي أجهزتها الوزارة وهيئة إدارة قطاع البترول، جذبت أضخم الشركات العالمية العاملة في حق الصناعة البترولية، ونجح لبنان بالفعل في تأمين 46 شركة عالمية للاشتراك في دورة التراخيص الأولى.»

وأشار الجميل إلى أنّ الصناعة اللبنانية «برهنت في السنوات الأخيرة، أنها قادرة على الصمود والنمو أكثر من قطاعات اقتصادية أخرى تواجه الضغوط والتحديات في أوقات سياسية واقتصادية وعسكرية صعبة يمر بها مدعّمين نبل لبنان.»

وأضاف: «نحن مستعدون للتعاون إلى أقصى الحدود للمحافظة على مصداقية الصناعة اللبنانية من خلال جودتها والتمزاقها بالمواصفات.»

البناء

منتدى الحوار وESA نظّمًا «ملتقى النفط والغاز»

نظريان: وجود الغاز يحتم تطوير البنى التحتية الضرورية لإنتاجه مخزومي لـ«البناء»: على الشباب تبني هذا المشروع لتأمين مستقبلهم

أونيس كيروز

أعلن وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان أنّ على الحكومة الحالية أن تحافظ على المستوى العالي من المصداقية التي بات يتمتع بها لبنان في مجال التنقيب عن النفط، وأنّ تبادر فوراً إلى إقرار مرسومين أساسيين مرتبطين ارتباطاً جوهرياً بدورة التراخيص الأولى، وهما إحدان البلوكات البحرية ودفتر الشروط ونموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج، حتى تتمكن الشركات من تقديم مزاداتها للحصول على رخص بترولية في المياه البحرية، لذلك مددت مهلة تقديم عروض المزايمة من قبل الشركات المؤهلة للاشتراك في دورة التراخيص الأولى من العاشر من نيسان 2014 إلى الرابع عشر من آب 2014.»

وخلال رعايته ندوة بعنوان «ملتقى النفط والغاز – ثروة لبنان الوطنية» نظّمها كل من «منتدى الحوار الوطني» و«المعهد العالي للأعمال» و«تجمّع الشركات والممطليات الاقتصادية الفرنسية في لبنان MEREف» في مقرّ ESA في كليمصو، ممثلاً رئيس الجمهورية، لفت نظريان إلى أنّ «الإحتمال الأكبر بوجود الغاز الطبيعي في مياهنا البحرية يحتم علينا العمل على تطوير البنى التحتية الضرورية لإنتاج الغاز ومعالجته ونقله، بالإضافة إلى العمل على تأمين أسواق طويلة الأمد للغاز اللبناني، الأمر الذي يشكل دافعا أساسياً إلى استكمال دورة التراخيص الأولى من دون أي تأخير حتى لا يكون لبنان بلداً متاخرا عن استغلال موارد البترولية بالنسبة إلى الدول المحيطة به والتي سجلت اكتشافات غازية.»

وأشار إلى «أنّ لبنان وبفضل الجهود التي يبذلها على أكثر من صعيد، كان ولا يزال محط أنظار الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والدوليين ولا سيما في المشاريع المتعلقة بإنتاج الطاقة والتنقيب عن النفط والغاز، كما أنّ الأوضاع السياسية التي يمر بها لبنان منذ مدة لم تخفينا عن متابعة المسيرة، كوزارت حيوية وأساسية في البلاد، من أجل مواصلة المشاريع الطامحة إلى جذب المستثمرين، ومنها متابعة واستكمال دورة التراخيص الأولى للتقني عن البترول في المياه البحرية اللبنانية.»

وأضاف: «أصبح من المعروف محلياً ودولياً أنّ مجلس الوزراء وافق على إطلاق دورة التراخيص الأولى في المياه البحرية اللبنانية في 27 كانون الأول 2012. وقد افتتحت هذه الدورة فعلياً في الثاني من أيار من العام 2013، إلا أنّ ما يستحق التوقف عنده أن التشريعات الحديية التي وضعتها لبنان في ما يتعلق بالصناعة البترولية اللبنانية الواعدة، من قانون الموارد البترولية ومراسيمه التطبيقية ودورة التاهيل المسبق التي أجهزتها الوزارة وهيئة إدارة قطاع البترول، جذبت أضخم الشركات العالمية العاملة في حق الصناعة البترولية، ونجح لبنان بالفعل في تأمين 46 شركة عالمية للاشتراك في دورة التراخيص الأولى.»



الحضور خلال الافتتاح

(تسوز)

بالوزارة إلى إطلاق مرحلة ثانية من المسح الزلزالي الفئائي الأبعاد في مناطق أخرى، إضافة إلى المسح الجوي بواسطة طائرات مجّهزة للقيام بذلك.» وفي سياق تحديث التشريعات الضريبية لجعلها متكاملة مع المشروع البترولي اللبناني، أكد نظريان: «أنّ الوزارة وهيئة أعدتا مسودة قانون التعديلات الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية، وعرضته على الكتل النيابية كافة لأخذ آرائهم التقنية، معتبراً أنّ إقرار هذا القانون من قبل مجلس النواب قبل تقديم الشركات عروضها، سيشكل خطوة هامة جداً بالنسبة إلى الشركات المؤهّلة.»

مخزومي

وأكد رئيس منتدى الحوار الوطني فؤاد مخزومي على هامش المؤتمر لـ«البناء» على أهمية دور الشباب في أخذ المبادرة للضغط على الدولة لإقرار المراسيم المتعلقة باستخراج النفط والغاز الذي سيخلق آلاف الوظائف.»

وقال: «على الشباب تبني هذا المشروع وأن يعتبروا أنهم شركاء فيه، وذلك من أجل تأمين مستقبلهم.» وأضاف: «فيما يخصّ التشريعات، لا توجد حتى الآن قوانين واضحة، بل فقط مسودة قوانين، وإمكاننا في هذا السياق الإطلاع على نماذج كالتي في النروج أو الكويت بدلاً من أن نبداً من الصفر.» ولفت مخزومي إلى أنّه «ومنذ التوقيع على اتفاق الطائف وحتى اليوم، كانت مشكلتنا في لبنان التركيز على الإعمار لا على التنمية البشرية، ونحن ندرك أنّ 53 في المئة من الشعب اللبناني هم تحت سنّ الـ30،

وتابع: «لم يعد خافياً على أحد أنّ الشركات المتعقبة عن النفط والغاز والتي تأملت لدورة التراخيص الأولى، بدأت استثماراتها فعلاً في لبنان، من خلال إنفاذها مبالغ كبيرة على شراء بيانات المسوحات الزلزالية الفئائية واللائحية الأبعاد، كما قامت بإعداد العديد من الدراسات في دوائرها العاملة لديها والمخصصة لدراسات الاستثمارات البترولية في لبنان.»

ولفت إلى «أنّ الوزارة أنجزت دراسة إنشاء خط الغاز الساحلي بطول 174 كلم والذي يمتد من طرابلس حتى صور، وسيشكل العمود الفقري لمنظومة البنية التحتية للغاز والطاقة في لبنان، والوزارة تنتظر إقرار قانون تمويل إنشائه من مجلس النواب. والجدير بالذكر أنّ الوزارة أصبحت في المرحلة الأخيرة لتقويم عروض الشركات في مناقصة بناء محطة تغويز وتخزين الغاز السائل العائمة في شمال لبنان.»

وقال نظريان: «من العفد أنّ نعيد التذكير هنا بأنّ العادات البترولية ستودع في الصندوق السيادي الذي ينض عليه قانون الموارد البترولية مع المحافظة على رأسمالة للأجيال القادمة، لذا فإنّ المشروع البترولي اللبناني سيؤمّن الرفاه والاستقرار الاقتصاديّ لسنوات طويلة الأمد.» وأضاف: «لم يقتصر المشروع البترولي الذي تقوم به وزارة الطاقة والمياه على المياه البحرية اللبنانية، فقد أنجزت الوزارة وهيئة إدارة قطاع البترول، مسودة قانون للتقني عن البترول على البز اللبناني بعدما بدأت الوزارة بإلحاق بمسوحات زلزالية على البز بواسطة شركة متخصصة.»

وقد سجلت هذه المسوحات نتائج مشجعة ما دفع

ومعظمهم لم ير من الحياة في لبنان إلا التراجع الاقتصادي والوضع الأمني السيئ، لذلك يقدم 77 في المئة من هذه الشريحة الشباب على الهجرة.»

عماد مخزومي

بدوره، قال عضو مجلس إدارة Future Pipe Group، عماد مخزومي لـ«البناء»: «إنّ حضورنا اليوم هو لمشاركة تجربتنا، فهناك كثير من الناس لديهم انطباع بأن قطاع النفط والغاز هو للأغنياء فقط، وإذا لم تكن مليونيراً أو لا تملك علاقات سياسية فلا تستطيع أن تدخل القطاع، لكن هذا خطأ ونحن نريد توضيح الصورة.»

وأضاف: «نحن كمجموعة تضمّ حوالي 4000 موظف، سنعرض على الأقل 38 إلى 50 حالة مؤثقة عن Potential Business Opportunities»، و«إنّ شخص يملك 10.000\$ يستطيع أن يكون جزءاً من قطاع النفط والغاز ويستفيد من خدماتنا، وكيف نفذناها كمجموعة، بالإضافة إلى تجرتبي الشخصية، وسنعرض السياسة التي يجب على الحكومة أن تتبناها من أجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم دون أي كلفة.»

ولفت مخزومي إلى «أنّ الوظائف المرتبطة مباشرة بعملية التنقيب تشكل 10 في المئة فقط من مجموع الوظائف غير المرتبطة بعملية التنقيب، وعلى الخدمات الأخرى أن تكون متوفرة من أجل دعم التنقيب.»

بارودي

وتخلل المؤتمر مداخلة للخبير الاقتصادي رودي بارودي عرض فيها النقاط التقنية التي تعرفها منطقة البحر الأبيض المتوسط، فالمنطقة تعيش في مرحلة رئيسية وتاريخية من عمليات التنقيب عن النفط والغاز، خصوصاً أنّ حكومات المنطقة تعمل بجهد على تطوير قوانينها وأنظمتها النفطية، كما أنّ الشركات العالمية تجري دراسات معمقة وجديّة للمنطقة لاستكشاف المخزون النفطي الكامن فيها، وفي هذا المجال من المعلوم أنّ منطقة شرق المتوسط لا يختلف عن المناطق المتوسطة الأخرى، إن من حيث النشاط أو تطوير التعاون والقوانين.»

وأوضح «أنّ حوض المتوسط يخبزن ما يقارب 65 في المئة من احتياطات النفط والغاز في العالم، مؤكداً أنّ الاكتشافات النفطية وتوريد الغاز الطبيعي، سيكون لها دور رئيسي في تطوير اقتصادات دول المنطقة وتنميتها بالإضافة إلى تنميتها الاجتماعي والبيوسياسي على شعوبها ودولها.»

وبالنسبة لوضع لبنان في هذا المجال، قال بارودي: «يقع لبنان ضمن هذه المنطقة الغنية، ومن واجبه الإقادة من الثروة النفطية المتاحة أمامه في البحر والبر، شرط وضع واحترام خريطة طريق تمكنه من نزع الألعام السياسية والإدارية التي من الممكن أن تعرق عملية استخراج النفط ما يحول هذه الثروة إلى نقمة بالنسبة إلى هذا الوطن الصغير.»

ألمانيا تريد إنهاء اعتمادها على الغاز الروسي... لكن البديل باهظ جداً! من يتحمّل التكلفة الاقتصادية لقرار سياسي؟

حملة في القاع لتحسين المواشي من مرض التسمّم الدموي المعوي

وهادي المسلماني، مدير مركز الجواد للتنمية والإرشاد الزراعي في الهرمل حسين قانصو، راعي أبرشية القاع الأب اليان نصر الله، واحد أعضاء المجلس البلدي في القاع.

ضدّ مرض التسمّم الدموي المعوي الذي يصيب الماشية. وانطلقت الحملة بحضور رئيس اتحاد بلدات الهرمل مصطفى طه، مديري مركزي الهرمل وجبولة في وزارة الزراعة جاكين ناصر الدين

برعاية وتمويل اتحاد بلدات الهرمل وبالتعاون بين وزارة الزراعة وجمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية، انطلقت في بلدة القاع في القاع الشمالي حملة تحسين المواشي للموسم الأول

LG تطرح هاتف L90 في الأسواق اللبنانية تميز في التصميم والمواصفات الذكية



خارصية التقاط صور متزامنة وصور وقتية تتيح التقاط الصور قبل الضغط على زر الكاميرا.

أما الكاميرا الأمامية، فتصل جودتها إلى 1.3 ميجابكسل، وإلى جانب ذلك، فإنه يوفر لفر أداء عالي وسرعة أكبر وسلاسة ومتعة أكثر من قبل بفضل وحدة المعالجة المركزية الرباعية النواة 1.2، وتوفر لكاميرا بطاريته ذات السعة التي تصل إلى 2.540 ملي أمبير.

ويتيح الهاتف الجديد أيضاً، حفظ الملفات كاملة وتركيه لوقت لاحق مع ميزة الانقلاق الكامل لـ Prior Capture التي تعمل على التقاط الصفحة كاملة عن شبكة الإنترنت بدلاً من التقاط شاشة حدودية. أما ميزة خدمة النسخ، فتسمح للمستخدمين بنسخ عناصر متعددة بصرياً ولصقها في الحافظة التي تظهر في الجزء السفلي من الشاشة، وإنشاء مجموعة من المعلومات حيث يمكنك حفظها أو مشاركتها مع الآخرين.

يذكر أنّ الهاتف يتضمن ذاكرة عشوائية بحجم 1 جيجابايت، بالإضافة إلى ذاكرة تخزين داخلية بحجم 8 جيجابايت.

ولكن هذا سيغني أسعاراً أعلى، ويبدو بناء مرافق أخرى لاستقبال السفن المحملة بالغاز السائل غير ضروري في الوقت الحاضر.

استغلال الغاز الصخري

ليس هناك تكنولوجيا مثيرة للجدل في ألمانيا مثل تكنولوجيا استخراج الغاز من الصخر يضخ خليط مائي تحت ضغط عال. ولكن يخشى منتقدو هذه التكنولوجيا استراهما على البيئة، وخصوصاً على كماكن المياه الجوفية، ويرد المتحمسون بالقول إنّ العملية اجتازت الاختبارات البيئية.

الحق أنّ تكنولوجيا تقفبت الصخر لاستخراج ما فيه من غاز مستخدمة في ألمانيا منذ العام 1961، لكن فقط في مكان تقليدية ذات صخور رملية سامة من سهل تقفبتها، ويصعب الخلاف على هذه التكنولوجيا أشدّ مرارة حين يتعلق الأمر بتكسير الصخور الغازية أو النفطية. فالوصول إلى ما في هذه الصخور الرسوبية أصعب، وعلى ما تعدّ أخطر.

ورغم اقتناع خبراء بأنّ لهذه التكنولوجيا إمكانات كبيرة في ألمانيا، فإنّ تسخير الصخور لاستخراج النفط والغاز لم يُستخدم فيها.

وتلقت مجلة «شبيغل أونلاين» من الخبير الأميركي دانيال برغين قوله إنّ ألمانيا يمكن بحلول العام 2040 أن تغطي نحو 35 في المئة من احتياجاتها من الغاز، إذا أقدمت على استغلال مكانة الصخرية بمعدلات عالية. وتساوي هذه النسبة تقريباً ما تستورده ألمانيا حالياً من روسيا.

لكن المعهد الجيدراي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية توصل في دراسة أخيرة إلى أنه ليس من المتوقع أن يصبح الغاز المستخرج من الصخور في ألمانيا عاملاً لا يغيّر قواعد اللعبة، كما هو في الولايات المتحدة.

توسيع الأنابيب

تعتبر المنطقة المحيطة ببحر قزوين، الذي يحوي احتياطات ضخمة من الغاز، أول مكان يتعين التوجه إليه منطقياً في أي محاولة لتقليل الاعتماد على روسيا. ويجري في هذه المنطقة حالياً تطوير العديد من الحقول الغازية، بينها حقل شاه نديز الواقع على بعد 70 كلم تقريبا، جنوب شرق العاصمة الأزرية باكو. كما أنّ بلدانا، مثل آذربيجان، راغبة في تصدير الغاز إلى أوروبا. والمشكلة الوحيدة في الوقت الحاضر هي أنه ليس هناك أنبوب واحد في المنطقة لا يسير على راسه الروس، وهي مشكلة تقول مجموعة من شركات الطاقة العالمية إنها تريد معالجتها من الشركات المساهمة في هذا الكونسورتيوم شركة إي أون الألمانية وشركة ستات أويل الروسية وشركة بي البي البريطانية. ويهدد المشروع إلى تعديد الأنابيب الحالي من بحر قزوين عبر أراضي آذربيجان وجورجيا وإنشاء أنبوب عبر الأراضي التركية، وآخر يمر باليابانيا واليونان إلى إيطاليا.

ومن المقرر إنجاز الأنبوب العابر للادرياتيكي كما يُسمّى بحلول العام 2019، وبقي زهاء 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا إلى أوروبا. لكن تردّد البنوك في تمويل المشروع يلقي بظلاله على آفاق تنفيذ.

تستورد نصف الغاز الذي تستهلكه من روسيا. بعد ربع قرن، أصبح العالم أشدّ تقديراً، والسياسة الخارجية أقل قدرة على التنبؤ باتجاهاتها. ويبدو الزراع في شرق أوكرانيا مرشحاً للانفجار في أي لحظة. وحذرت روسيا من احتمال توقف الإمدادات ردا على تهديدات أوروبا بتشديد العقوبات الاقتصادية ضدها.

وفرّضت هذه التطورات على ألمانيا أن تراجع سياستها في مجال الطاقة. وكانت ميركل قادت البلد بعيدا عن الطاقة النووية نحو التحجّل لتعريف مصادر طاقة متجددة. لكن عوامل جيوسياسية نشأت الآن لتصبح فجأة ذات أهمية ملخّة في النقاش الدائر حول إمدادات ألمانيا من الطاقة مستقبلاً، بما يتطوي عليه ذلك من بدائل، مثل التركيز على استغلال مصادر الطاقة المحلية وسبل توسيع شبكة الإمداد إلى ألمانيا، وأخيراً وليس آخراً، ذلك على البيئة.

البحث عن غاز سائل

من الحلول الممكنة لخروج أوروبا من مأزقها في مجال الطاقة حل يقف على حافة مباءة روتردام الهولندي، حيث تقلع سفن إلى أعالي البحار، إذ أنشأت مجموعة شركات مرافق لاستقبال السفن التي تحمل الغاز السائل. وترسو في المرفأ سفن آتية من النروج وقطر ونيجيريا لنقل بخ حمولتها فيه. وتعمل بعض السفن ما يكفي من الغاز السائل لإمداد 60 ألف بيت لمدة عام.

كلفة بناء هذه المنشآت في روتردام نحو 900 مليون يورو، وهي قادرة على استغلال 200 ناقلة في السنة. لكن سعج سفن وصلت حتى الآن، ومنذ أن قُطعت ملكة هولندا بيتراسك الشريط الأحمر إباناً بافتتاح المنشأة في العام 2011 رست في المرفأ 40 سفينة محمّلة بالغاز السائل. وتعود البداية البيئية لعمل المرفأ إلى عدم توافق منشآت كافية لتسييل الغاز في البلدان المنتجة. ولكن العمل الجاري على بناء العديد من هذه المنشآت يبيّن؛ بتحسن الوضع بحلول نهاية العقد.

وقرة مرافي

لكن هناك وقرة في مرافي استقبال السفن المحمّلة بالغاز السائل. في أوروبا، يوجد 22 مرفاً كهذا، وأخرى قيد الإنشاء. ونظريا، لدى الاتحاد الأوروبي البنية التحتية القادرة على تغذية ثلثي حاجته من الغاز الطبيعي بأمدادات من الغاز السائل.

لكن خبراء ويشيرون إلى عامل آخر حال دون قيام الغاز السائل بدور أكبر في لتلبية حاجات أوروبا إلى الطاقة، هو السعر. فبيع الغاز السائل للشرق الأقصى مريح لبلدان منتجة، مثل قطر، أكثر من شحنه إلى أوروبا. ويستطيع المصدرون أن يتقاضوا سعرا يزيد على 15 دولاراً عن كل مليون وحدة حرارية بريطانية في أسيا مقابل نحو 10 دولارات في أوروبا. ومنذ حادثة المفاعل النووي الياباني في يوكوشيما عام 2011 أصبح فرق السعر حتى أكبر نتيجة لتزايد حاجة اليابان إلى الغاز الطبيعي.

بناءً على ذلك، من الجائز أن تزداد مساهمة الغاز السائل في إمداد أوروبا بمصادر الطاقة،